دور المبادرات الحكومية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه بعنوان

دور المبادرات الحكومية فى تحقيق جودة خدمات الرعاية الاجتماعية للمجتمعات الأولى بالرعاية

إعـــــداد

أحمد ماهر محمد محمد أبوررحيل

مدرس مساعد بقسم التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية . جامعة الفيوم

أ. د.محمود محمود عرفان

أستاذ التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

أ.د. صلاح أحمد هاشم

أستاذ التنمية والتخطيط

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم

ملخص البحث :

دعت الدولة عبر هذه المبادرة حياة كريمة "**المشروع القومى لتطوير الريف المصرى**" إلى تضافر جميع الجهود من أجهزة الدولة وجمعيات ومؤسسات العمل الأهلي، ورجال الأعمال ورصدت في سبيل ذلك ١٠٣ مليارات جنيه لتنفيذ المبادرة في ١١ محافظة، جاء عام ٢٠٢٠م ليتم إعلان حياة كريمة كمؤسسة أهلية غير هادفة للربح، مهمتها تنفيذ أهداف المبادرة التي أعلنها السيد الرئيس «عبدالفتاح السيسي » في ٢٠١٩م ، وشهدت تعاون ما يقرب من ٢٣ مؤسسة مجتمع مدني لتنفيذ أهدافها، وفي مستهل عام ٢٠٢١م وجه الرئيس بتوسعة نطاق مشروع حياة كريمة لتغطية كامل الريف المصري الذي يضم ٤٧٤١ قرية(وتوابعها) ٣٠٨٨٨ عزبة وكفراً ونجعًا ويقطنه ما يقرب من ٥٨ مليون مواطن مصري؛ الأمر الذي ساهم في ظهور «المشروع القومي لتطوير الريف المصري »، بقيمة موارد مالية مخصصة تزيد على ٨٠٠ مليار جنيه.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدولة المصرية شرعت بالعمل وفق نهج الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة للأمم المتحدة، بل وطورت استراتيجيتها الخاصة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والتي تركز على:

الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خالل التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدامٍ يضمن الحياة الكريمة، وتعزيز الإستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والإبتكار والبحث العلمي في كافة المجالات، كما اهتمت الرؤية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية، وأعطت أولوية للقضايا التي تتعلق بمواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة.

الكلمات الإفتتاحية : المبادرات ، التنمية المستدامة، الاستراتيجية

Summary:
Through this initiative, the country called on the Egyptian National Rural Development Project to unite All efforts from state agencies, associations, private business institutions, and businessmen have allocated 103 billion pounds for the implementation of the initiative in 11 governorates. In 202 AD, a dignified life was declared as a non-profit private institution, whose mission is to implement the goals of the initiative announced by the President "Abdel Fattah El-Sisi" in 2,019 AD, and witnessed the cooperation of nearly 23 civil society institutions to implement their goals. In early 2021 AD, the President guided the expansion of the scope of the dignified life project to cover the entire Egyptian countryside, which includes 781 villages (and subordinates), 30,888 Iziza, Kafra, and Najga and is inhabited Approximately 58 million Egyptian citizens; This contributed to the emergence of a national project for the development of the Egyptian countryside, with a value of more than 800 billion Egyptian pounds in earmarked financial resources.
In this context, it is worth mentioning that the Egyptian State has embarked on a course of action The United Nations has even developed its own strategy for sustainable development: 2030, which focuses on:
Improving the quality of life of the Egyptian citizen and improving his standard of living in various aspects For life without emphasizing the principles of social justice, participation in political and social life, the achievement of high and sustainable economic growth that guarantees a dignified life, and the promotion of investment in people and the building of their creative capacities by encouraging increased knowledge, innovation and scientific research in all fields. The vision also focuses on the participation of the private sector and civil society institutions in development and gives priority to issues related to dealing with climate change and the preservation of the environment.
Key words: initiatives, sustainable development, The strategy

مشكلة الدراسة :

تعتبر التنمية هدفاً تسعى لتحقيقه غالبية المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء على اعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقي والتقدم والرفاهية وكذلك في محاولة الخروج من دائرة التخلف والإلتحاق بركب التقدم الذي يسير بمعدلات سريعة(١).

ولقد احتلت قضية التنمية بمختلف جوانبها مكاناً بارزاً في المجتمعات بكافة أنواعها على حد السواء، كما حظيت باهتمام العديد من الباحثين في مختلف المجالات باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات(٢).

ويعتبر العنصر البشرى مورد هام لأى دولة تسعى للتنمية، وبه يمكن الإستفادة من كافة الموارد المادية لأقصى درجة ممكنة، ولهذا لا يرجع عدم تحقيق البرامج والمشروعات التنموية لأهدافها المنشودة لعدم توافر الموارد المادية بقدر ما يرجع إلى إنعدام كفاءة وإستثمار الطاقات البشرية بالمجتمع(٣).

فالعنصر البشرى يمثل قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية، ومن هنا كان الإهتمام بمفهوم التنمية البشرية على أساس أنها موجهة إلى الإنسان بإعتباره العنصر الذي يساهم في تنمية المجتمع وتقدمه هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها تهدف إلى الإرتقاء بنوعية حياته مع تزويده بالمهارات والخبرات والمعارف اللازمة التي تزيد من فرص نموه نمواً سليماً يتحقق من خلالها المواطنة الصالحة وكذلك توسيع نطاق إختياراته وقدراته إلى أقصى حد ممكن.

حيث فرض الواقع الاقتصادي والاجتماعي ضرورات تصبح معالجتها وفق خطة منهجية شاملة أمراً لا مناص منه لتحقيق الأهداف المنشودة ضمن استراتيجية التنمية الشاملة للتنمية والحماية الاجتماعية المستدامة ويتحقق هذا الأمر بالنظر إلى الواقع الاقتصادي للكثير من القري في مصر ، وما يمثله الفقر في المجتمعات على اختلاف نوعها من تحد أمام الدولة والمواطنين على حد سواء ، حيث يلتهم أي بوادر

---

(١) أشرف محمد عاشور : **جغرافيا التنمية فى عالم متغير**، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٨م،ص٣٧.

(٢) أحمد عبدالفتاح ناجى، محمود محمد : **التنمية فى ظل عالم متغير**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،٢٠٠٧م، ص٥.

(٣) محمود محمد : **التخطيط للتنمية**، القاهره ، مكتبة زهراء الشرق، ص٧٩

تنمية اقتصادية واجتماعية منشودة ، ويكون مسبباً لظواهر أخرى مثل الفساد والجهل وتزايد معدلات الجريمة والبطالة وتردي الصحة العامة(٤).

ولقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبياً التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون اى إسراف أو تبذير ووفق إستراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعى وتعاوني وعلمي سليم وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع(٥).

والتنمية المستدامة فى جانبها الاجتماعي تسعى إلى تحقيق الاستقرار فى النمو الديموغرافى وهذا ما بينته دارسة محمود رجب فتح الله (٢٠١٨) والتي هدفت إلى الوقوف على العوامل التى تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بين الحق فى استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة ضمن محاورها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتوصلت إلى أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقى قبولاً واستخدماً دولياً ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية وتبنى إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك فى بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات المعنية بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد(٦).

كما تتضمن أيضاً مشاركة المجتمعات فى صنع القرارات التنموية التى تؤثر على المساواة والإنصاف، ولابد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف وهما:

---

(٤) هبه زين : **تطوير القرى الأكثر فقراً**، بداية النهاية" الفقر الجهل الفساد"، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية.

(٥) مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد : **التنمية المستدامة "مفهومها – أبعادها – مؤشراتها "**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، ٢٠١٧م ، ص ٧٩.

(٦) محمود رجب فتح الله : **الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة فى قضايا البيئة** ، مؤتمر القانون والبيئة، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، ٢٠١

إنصاف الأجيال المقبلة وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم فى الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية(٧).

فقد نادت دراسة هويدا محمد عبدالمنعم (٢٠٢٠م) والتى هدفت إلى تحديد مستوى التنمية المستدامة للمشروع القومى للتنمية المجتمعية والبشرية إلى أنه يجب أن يراعى فى البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة ضرورة تحقق المساواة بين الرجل والمرأة فى التمويل وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الصحة(٨).

حيث أطلقتْ مصر عام ٢٠١٦م النسخةَ الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م ، كنقطة ارتكاز أساسية لمسيرة التنمية الشاملة، آخذةً بعين الاعتبار الأولويات والطموحات الوطنية لرسم خارطة طريق تُحقّق التنمية المستدامة، وتلبّي أحلام الشعب المصري وتطلعاته في الحياة الكريمة اللائقة، بما يُعظِّم الاستفادة من جميع مُقوّمات الدولة المصرية وإمكاناتها(٩).

وقد أوضحتْ هذه الرؤية البوصلة لتوجّهات الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، تبني عليها الدولة الخطط والبرامج لتنفيذ أهدافها من خلال التركيز على مفاهيم النمو الإحتوائي والمستدام والتنمية المحلية المتوازنة.

وتهدف الرؤية إلى أن تكون مصر بحلول ٢٠٣٠م ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوّع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي مُتَّزن ومتنوّع، لتُحقّق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، بما لا يخلّ بحقوق الأجيال القادمة.

ونظرًا إلى ما شهدته السنوات السبع السابقة من تغيّرات وتحدّيات دوليّة وإقليميّة ومحلّية سعتْ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى تحديث النسخة الأولى من الرؤية، عن طريق عملية تشاركية تضافرتْ فيها جهود جميع الفاعلين وشركاء التنمية من الجهات الحكومية وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، مع

---

(٧) عبد الحميد أحمد أحمد ، محمد موسى على : **دور تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية فى تعزيز مبادئ الشفافية الحكومية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠** ، بحث بجامعة مدينة السادات، ٢٠١٩ ، ص١٥.

(٨) هويدا محمد عبد المنعم : **التخطيط التشاركى لتحقيق الاستدامة للمشروع القومى للتنمية البشرية والمجتمعية**، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية ، العدد العشرون ، جامعة الفيوم ، ٢٠٢٠م.

(٩) رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة ، عام ٢٠٢٢م.

الاستعانة بمجموعة متميّزة من الخبراء والأساتذة الأكاديميين وذوي الخبرة من جميع التخصّصات، والذين صاغوا الرؤية المُحدَّثة، فمن خلال رصد الوضع الراهن لتنفيذ الأهداف الواردة بالرؤية، والوقوف على التحدّيات التي تواجه تحقيقها حدَّد هذا الفريق مجموعة من المُحدِّدات الرئيسية لعملية التحديث وهي([١٠]):

• تأكيد الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنفيذ الرؤية –وأهدافها الاستراتيجية والعامة– بشكل يتَّسق مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣م، ويضمن تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

• رصد الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسسية والتشريعية التي نفَّذتها الدولة، وما استجدَّ على الدولة المصرية من فُرص وتحدِّيات اقتصادية واجتماعية وبيئية، لتعكس الرؤية المُحدَّثة نتائج المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار المرحلة الثانية التي تركز على الإصلاح الهيكلي والقطاعي، وإعطاء الأولوية للقطاعات عالية الإنتاجية الدافعة للنمو المستدام، وتدعم استفادة جميع الأطراف من ثمار التنمية بتحقيق التوزيع العادل للموارد الاقتصادية وسدّ الفجوات التنموية بين المحافظات.

• التركيز على عدد من القضايا المُلِحَّة التي أوْلَتَها الدولة أهميةً استراتيجية مُضاعَفة، مثل قضايا الزيادة السكانية، والتغيّرات المناخية، ونُدرة المياه، وغيرها، بالإضافة إلى التناول الإيجابي للتحدّيات الإقليمية، والمستجدّات الجيوسياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، وبما يحول دون التأثر بأيّ تداعيات قد تنعكس على الأمن والاستقرار والسِلم، وبما يُتيح لمصر الحفاظَ على دورها الريادي.

• تعزيز سرعة الاستجابة والتعامل الفعَّال مع التحدّيات العالمية المُتتالية والتنبؤ السريع والاستعداد لأي مستجدات محلية وإقليمية ودولية، ورفع قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية (على سبيل المثال تفشّي وباء كوفيد– ١٩ ، وما تسبَّب فيه من انكماش الاقتصاد العالمي).

(١٠) وزارة التخطيط المصرية، أبعاد التنمية المستدامة والاستراتيجية المصرية،٢٠٢٢م

• التأكيد على اتباع الرؤية لنهج يتسم بالمرونة والقدرة على التكيّف، بهدف تحسين جودة حياة المواطن المصري، وضمان أن يلحق الجميع بركب التنمية.

حيث تبنَّت رؤية مصر ٢٠٣٠م – في نسختها المُحدَّثة – منهجيةً تعتمد على عدّة خطوات حدَّدتها خارطة طريق علمية ساعدت على الوصول إلى النسخة النهائية من الرؤية حيث بدأت هذه العملية بمراجعة الإصدار الأول لرؤية مصر ٢٠٢٠ م من خبراء متخصِّصين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والبيئة، ونتج عن ذلك تحديد أهم الفجوات والعمل على سدّها من خلال فريق عمل من الخبراء المعنيين، وبالتوازي كماأعدَّت الوزارات والجهات الوطنية مسوَّدات لاستراتيجيات قطاعية وفقًا لعمل كل جهة، ومن ثمَّ صِيْغَ ما جاء بجميع أوراق العمل في ورقة مُجمَّعة على المستوى الوطني، مع تضمين المحاور والأنشطة التكاملية التي تتقاطع مع جميع المجالات الأخرى.

أعقب ذلك عملية تجميع مُدخلات الخبراء والجهات المعنية وشركاء التنمية، والتوصل إلى مسوَّدة واحدة استراتيجية تعتمد على تحديد عدد من «المبادئ الحاكمة » التي تحكم تنفيذ «الأهداف الاستراتيجية »، مع طرح عدد من «المُمكِنات » كمتطلبات ضرورية لآليات التنفيذ، تتواكب مع الأجندة الأممية)أجندة٢٠٣٠م للتنمية المستدامة وتتسق مع الأجندة الإفريقية أجندة إفريقيا ٢٠٦٣م، وتعكس السياق القومي في جملة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين.

كما حدَّدت الرؤية ركائز أساسية تتمثل في أربعة مبادئ حاكمة لتنفيذ المُستهدَفات، إيمانًا بأن نجاح العملية التنموية في كل زمان ومكان يرتبط أساسًا بأن «الإنسان محور التنمية »، وأن نجاح الرؤية لا بدَّ أن يشمل «تحقيق العدالة والإتاحة »، وضرورة أن يتَّسم التنفيذ «بالمرونة والقدرة على التكيّف »، لضمان أن تؤدِّي الأهداف إلى «الاستدامة »

كما وضعت الرؤية سبعة مُمكنات ضرورية للوصول إلى التنمية المستدامة وتحقيق المستهدَفات بفاعلية وكفاءة في ٢٠٣٠م ، وهي «توفير التمويل» و «تحقيق التقدم التكنولوجي والابتكار» و«تعزيز التحوّل الرقمي » و «إنتاج البيانات وإتاحتها»

و«تهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» و «توفير منظومة قيم ثقافية مساندة» و «ضبط الزيادة السكانية».

و ترتكز رؤية مصر ٢٠ ٣٠ على ستة أهداف استراتيجية تُمثِّل توجّهات الدولة نحو مواصلة تحقيق التنمية المستدامة، ينبثق منها ٣٢ هدفًا عامًا، تتكامل فيما بينها، وتتناغم مع توجّه الدولة نحو بناء الإنسان المصري، وتصبُّ جهود تنفيذ الأهداف العامة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وقد أتت على النحو الآتي([١١]):

جاء اختيار **الهدف الأول** «الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته » ليتبنَّى مقومات أساسية لحياة كريمة ولائقة، وهي القضاء على الفقر، وتوفير الغذاء، وإتاحة خدمة صحية متميزة، والإرتقاء بمنظومة التعليم، وإتاحة السكن اللائق، إلى جانب إثراء الحياة الثقافية والرياضية للمواطن المصري.

أما **الهدف الثاني** «العدالة الاجتماعية والمساواة » فيسعى – بالحدِّ من الفجوة بين الجنسين وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص– إلى تقليل التفاوتات بين الفئات الاجتماعية، وبصفة خاصةً الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية؛ وهي النساء والأطفال والشباب وذوى الإعاقة، وكبار السنِّ، إلى جانب تعزيز التنمية المكانية والمحلّية لسدِّ الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية.

ويسعى **الهدف الثالث** «نظام بيئي متكامل ومُستدام » إلى اتِّباع النمط التنموي العالمي الرامي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية بتنوّعها البيئي والبيولوجي، وإدارتها بتكاملية واستدامة، في إطار السعي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبما يحول دون استخدامها بشكل جائر، وما يترتَّب على ذلك من تلوّث الهواء والمياه وأضرار تلحق بكل الموجودات، كما يعمل هذا الهدف على تحفيز تبنّي الأنماط الاقتصادية المُبتَكَرة، مثل الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر، لفصل عملية تحقيق النمو الاقتصادي عن الاعتماد المُفرِط على الموارد الطبيعية والحدّ من هدر تلك الموارد واستهلاكها المستمر، وتوفير فرص عمل جديدة في ما يُعرَف بالوظائف الخضراء.

وفي ما يخصّ المنظور الاقتصادي، يعكس **الهدف الرابع** «اقتصاد متنوِّع معرفي تنافسي » قدرةَ الاقتصاد على توليد الدخل وإدارة الموارد وخلق فُرص عمل في

(١١) مجلس الوزراء :حكاية وطن **" توثيق وتفصيل رحلة الإنجازات"**، ٢٠٢٤م.

مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية دون أن تقتصر التنمية على قطاع دون الآخر، وفي ظلّ إسناد دور أكبر للقطاع الخاص لمشاركة القطاع الحكومي بشكل فعَّال ومتكامل من خلال تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في إطار تعزيز فاعلية سوق العمل ورفع كفاءة العمالة المصرية ومهاراتها، وزيادة قدراتها التنافسية وتشجيع الإبتكار والتوجّه إلى المجتمع غير النقدي، في ضوء ما توفِّره الدولة من مشروعات قومية وبنية تحتية وبيئة تشريعية ومؤسسية داعمة.

أما **الهدف الخامس** «بنية تحتية متطورة » فيؤكِّد أهمية تقديم خدمات أساسية وملائمة من الطاقة والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وتوفير نُظم نقل آمنة ومستدامة، سواء في قناة السويس كممر مائي أو في شبكة السكك الحديد بالجرِّ الكهربائي أو في شبكة الطرق والجسور والموانى والمطارات، وتطوير نظم الإتصالات والمعلومات لتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات تدعم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، وبناء قاعدة صناعية متطوِّرة تؤدِّي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ثم يبلور **الهدف السادس** والأخير «الحوكمة والشراكات » الخطةَ الشاملة للتطوير المؤسسي في ظل سيادة القانون، وتحقيق مشاركة جميع الأطراف في عملية اتّخاذ القرار على المستويين القومي والمحلي، في ظل إطار تشريعي ومؤسَّسي يُعضِّد الشفافية والمساءلة، ويُسهم في مكافحة الفساد من ناحية، وتحسين الخدمات المُقدَّمة للمواطنين من خلال العمل على رفع القدرات البشرية وتغيير الثقافة والسلوك الإداري في المجتمع من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ذلك يسعى هذا الهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار بمفهومهما الشامل، وتعزيز الشراكات بين مصر ومُختَلف الدول، والمنظَّمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وشركاء التنمية.

و إيمانًا بالدور **المحوري للمتابعة والتقييم** في نجاح رؤية مصر ٢٠٣٠م وضمان تنفيذ أهدافها على أرض الواقع، تتضمَّن الوثيقة عددًا من المؤشرات الاستراتيجية لمتابعة الأداء والتقدّم المُحرَز بكل هدف من الأهداف العامة التي تتضمَّنها الوثيقة، مع تحديد المستهدفات الكمية المرجو الوصول إليها في نقطتين زمنيتين: عامي

٢٠٢٥ م و ٢٠٣٠م ، بهدف المتابعة والتقييم والمراجعة، ومن ثم تحسين الآداء بصورة دورية.

وفي إطار مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، وانطلاقاً من أهمية الحد من الفقر في المجتمع المصري وخاصة في المجتمعات الريفية الفقيرة والعمل على تفعيل مبادئ التنمية المستدامة([١٢]).فقد أطلقت الدولة العديد من المبادرات التي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية وفق خطة منهجية شاملة ؛ وتهدف هذه المبادرات إلى : تحسين نوعية حياة السكان بالمجتمعات الريفية الفقيرة بصورة مستدامة" من خلال توفير جودة الخدمات الأساسية، وهذا ماأكدت عليه دراسة مركز العقد الاجتماعى حيث توصلت الدراسة إلى أن المبادرات تبنت ستة محاور رئيسية وذلك على النحو التالي([١٣]) :

١ـ زيادة فرص الوصول الى سوق العمل والسلع والائتمان.

٢ـ تحسن مستوى رضا المواطنين بتلك المجتمعات عن الخدمات المقدمة من المبادرات.

٣ـ تحسن الوضع البيئي والممارسات البيئية.

٤ـ تحسن خدمات الرعاية الصحية ووفقاً للمعايير الموضوعية لها.

٥ ـ تحسين جودة التعليم وفصول محو الأمية وفقاً للمعايير.

٦ـ مد شبكة الضمان الاجتماعي وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

ومن هنا ظهرت المبادرات من جانب الدولة التى تعمل على توجيه جهودها فى إتجاه معين تحت مظلة هذه المبادرات حيث ظهرت فى وقتنا الحالى العديد من المبادرات فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة للتأكيد على أهمية المواجهة الشاملة للمشكلات التى تعانى منها المجتمعات الأولى بالرعاية وخاصة المجتمعات الريفية الفقيرة.

وتختلف المبادرات الحكومية عن المبادرات المجتمعية فى نشأتها أو فى مرحلة إنطلاقها فالمبادرات المجتمعية دائماً ما تنشأ من المجتمع المدنى بجميع طوائفه

---

(١٢) منى عبدالفتاح: **خريطة التوزيع المكانى للفقر كموجه لسياسات التنمية الاقليمية** ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، كلية التخطيط العمرانى ، جامعة القاهرة ،٢٠١٢م، ص٨٣

(١٣) مركز العقد الاجتماعى : المبادرات الرئاسية ، ٢٠٢٠م. متاح على الرابط التالى:

وفروعه أى إنها تأتى من جانب المواطنين تجاه مواطنين آخرين؛ ولكن المبادرات الحكومية تأتى من جانب الدولة تجاه المواطنين. وهذا ماأكدت عليه دراسة **(أسماء عبدالمؤمن)** التى استهدفت التوصل الى رؤية مستقبلية لتفعيل المبادرات الرئاسية فى تطوير المجتمعات الأولى بالرعاية حيث أشارت إلى أن هناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى مهدت وأثرت فى ظهور بعض المجتمعات التى تحتاج إلى رعاية خاصة وبالتالى تتجه الأنظار نحو تلك المجتمعات وهى أحد القضايا الاجتماعية وأكثرها تداولاً على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(١٤).

حيث يتم استخدام المبادرات المجتمعية باعتبارها نموذج للتنمية والتي يتم التركيز فيها على البعد الاجتماعى والاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والحالة الصحية وتحسن نوعية الحياة والتخفيف من الفقر وتعزيز المساواة ودمج وتعزيز دور المرأة والتنمية المستدامة، وتأخذ المبادرات أشكال متعددة مثل مبادرات التوعية ومبادرات التأهيل والتدريب وزيادة الكفاءة مثل مهارات الحياة والتهيئة لسوق العمل والتأهيل المهنى ومبادرات خدمية مثل توزيع المعونات ومحو الأمية ومبادرات لحل المشكلات مثل توصيل المياة الفقراء(١٥). وهذا ماشارت إليه **(دراسة احمد ممدوح قاسم عبد الرحمن)** التى استهدفت التعرف على دور المبادرات المجتمعية فى تدعيم المرأة المعيلة، وأكدت على أهمية دور هذه المبادرات فى الحياة بشكل عام وخاصة فى مجالات المرأة(١٦). و تتمثل المبادرات فى الشكل الأكبر للمشاركات الاجتماعية والتطوع والعمل المباشر مع المجتمع لمعالجة القضايا المجتمعية ويتفاعل مع المبادرات المؤسسات الأكثر تفاعلاً وديمقراطية فى المجتمع(١٧).

وتأتى أهمية المبادرات فى إنها تحدث فارق فى الحياة المدنية للمجتمع وتساعد فى تنمية المعارف والمهارات والقيم للشباب والنهوض بنوعية الحياة فى المجتمع من

---

(١٤) أسماء محمد عبدالمؤمن : **رؤية مستقبلية لتفعيل دور المبادرات الرئاسية فى تطوير المجتمعات الأولى بالرعاية**، بحث منشور ،الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد ٦٥، ٢٠٢٠م .

(١٥) أحمد عبدالحميد سليم : **مؤشرات تخطيطية لتفعيل المبادرات المحلية كنموذج للتنمية بالمشاركة** ، بحث منشور ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، العدد ١٣،المجلد ١، ٢٠١٨م، ص٤٥٣.

(١٦) أحمد ممدوح قاسم : **اسهامات المبادرات المجتمعية فى تمكين المرأة المعيلة** ، بحث منشور ، مجلة الخدمة الاجتماعية ،الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، العدد٦٢،المجلد٨، ٢٠١٩م.

(1) Committee on Aging**: Volunteerism and Private Sector Initiatives** for Older Nebraskans , United States, Congress House,1985,p52

خلال العمليات السياسية وغير السياسية على حد سواء(١٨). وهذا ماشارت إليه دراسة **(عصام بدرى احمد محمد)** حيث هدفت إلى التعرف على أهمية التدخل المهنى لطرية تنظيم المجتمع لتنمية وعى الشباب الجامعى بالمبادرات المجتمعية(١٩).

وتحرص المبادرات المجتمعية كأحد أشكال الممارسة المجتمعية علي الإلتزام بالعدالة الاجتماعية جعلها واحدة من أهم الأهداف التي تسعي لتحقيقها في أنشطتها المختلفة وهذا ماأشارت إليه دراسة **(محمد جابر عباس محمد)** للتعرف على دور المبادرات المجتمعية فى تحقيق العدالة الاجتماعية للأشخاص ذوى الإعاقة(٢٠). بالإضافة إلى **(دراسة Anderson)** حيث ركزت هذه الدراسة على أن المخططون ومهنيو تنمية المجتمع والحكومات غالباً مايبحثون عن استراتيجيات لإحداث تغيير مجتمعى فى الأحياء الفقيرة وضمان مشاركة سكان المجتمع فى تصميمها ومن ثم حاولت الدراسة التركيز على مفهوم المبادرات المجتمعية الشاملة والتى اعتبرتها نهج متكامل وشامل لتنمية الأحياء الفقيرة من خلال مكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة وتحسين نوعية التعليم وبرامج التدريب الوظيفى(٢١).

وتعد المبادرات المجتمعية أحد الاشكال المستحدثة لهذا التنسيق والممارسات المجتمعية التى تلعب دوراً واضحاً فى الوقت الحالى لتنمية المجتمعات فى مختلف المجالات، وهذا ما أشارت إليه **(دراسة العمايرة)** (٢٢) حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذى تلعبه المبادرات المجتمعية فى تطوير المجتمعات المحلية على مستوى الفرد من خلال اكساب الشباب المهارات الحياتية وعلى مستوى المجتمع من خلال تعريف الشباب بالخدمات والإمكانيات الموجودة فى المنطقة

---

(18) Zaff, J. F., Jones, E. P., Donlan, A. E.& Anderson, s. : Comprehensive Community Initiatives for Positive Youth Development, Routledge, New York.2015,p31

(١٩)عصام بدرى أحمد محمد : **التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى الشباب الجامعى بالمبادرات المجتمعية** ، بحث منشور ،مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد ٥٠ المجلد ٢ ، ابريل ٢٠٢٠م،

(٢٠) محمد جابر عباس : **اسهامات المبادرات المجتمعية فى تحقيق العدالة الاجتماعية للأشخاص ذوى الاعاقة** ، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الرابع عشر ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،٢٠١١م

(21) Anderson, Ina; Comprehensive community initiatives as place–based strategies for change: An analysis of the LISC/Chicago New Communities Program Tufts University, ProQuest Dissertations Publishin,2010.

(٢٢) فاتن جميل عمايرة : **دور المبادرات الشبابية فى تنمية المجتمعات المحلية** ، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية،٢٠١١م

وكيفية إستثمارها والإستفادة منها، وذلك بالإضافة إلى **(دراسة Silver)** حيث حثت هذه الدراسة على قيام المنظمات المجتمعية والمؤسسات المالية بصياغة جدول أعمال لمكافحة الفقر من خلال مبادرات مجتمعية قائمة على عمل مشترك فى سياق تعاونى تم إنشاؤه فى شيكاغو بين هذه المنظمات خصوصاً وأن مسئولية صنع القرار قد تحولت خلال العقدين الماضيين من القطاع الخاص إلى القطاعات الخيرية(٢٣).

و **(دراسة العصيمى)** (٢٤) حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المبادرات على التنمية فى المملكة العربية السعودية، وتوصلت إلى أن المبادرات تلعب دور رئيسى فى عمليات التنمية.

وتماشياً مع هذا التوجه العالمى وسعى الدولة المصرية إلى منح الأولوية للمواطن المصرى لتمكينه من العيش بالصورة التى يستحقها ويطمح إليها ورؤية مصر بين مصاف الدول المتقدمة وفى المكانة الدولية التى تستحقها فقد تكللت تلك الجهود بالخروج " بإستراتيجية التنمية" المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م.، وتم استخدام المبادرات الحكومية كأحد الأدوات الهامة لسرعة إنجاز المهام والوصول إلى المهام المطلوب تحقيقها وذلك فى إطار استراتيجية مصر ٢٠٣٠م.

حيث تستخدم المبادرات فى مجال التنمية كما تعتبر مثال جيد ويحتذى به فى مجال التنمية بالمشاركة وذلك للعديد من الأسباب يمكن أن نوجزها فيما يلى(٢٥):

١ـ تدعم المبادرات المحلية الثقة بين شركاء التنمية، وبخاصة ممثلي القطاع الحكومي والمجتمع المحلي، في مرحلة تحتاج فيها الأجهزة الحكومية إلى استعادة ثقة المواطن والمجتمعات المحلية في دورها التنموي.

٢ـ تراعي هذه الأداة الموارد المالية المحدودة للإدارة المحلية والأجهزة الحكومية في ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، حيث تعظم وتحفز تعبئة الموارد المجتمعية وموارد شركاء التنمية.

---

(23)Silver, Ira :Negotiating the Antipoverty Agenda: **Foundations, Community Organizations, and Comprehensive Community Initiatives,**Framingham State College 2004**.**

(٢٤) نوره احمد العصيمى : **الريادات والمبادرات واثرها على التنمية فى المملكة العربية السعودية** ، بحث منشور فى مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد ٥٧، مجلد ٦، ٢٠١٧م.

(٢٥) مركز موارد للتنمية : **الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة**،٢٠١٠م، ص٤٣.

٣ـ تساعد هذه الأداة المجتمع المدني والجهات التي تدعمه في استعادة أحد أدواره الرئيسية في الوساطة بين الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية وتحفيز المشاركة القائمة على الثقة المتبادلة والتعاون المشترك.

٤ـ تعظم هذه الأداة من رأس المال الاجتماعي من خلال تقوية النسيج المجتمعي والروابط الاجتماعية القائمة على بلورة وتنفيذ المبادرات المجتمعية، وتحفيز روح المبادرة لدى المجتمعات المحلية وهي مطمئنة إلى توفر دعم الدولة لهذه المبادرات.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية : إثراء البناء النظري للمكتبة العربية فيما يتعلق بالمبادرات الحكومية وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التعرف على مفهوم المبادرات الحكومية ومفاهيم التنمية المستدامة المتنوعة ومعرفة استرتيجية مصر ٢٠٣٠م للتنمية المستدامة واهم أهدفها ومحكاتها ومرتكزاتها.

الأهمية المجتمعية : تتركز أهمية هذه الدراسة في أن المبادرات المجتمعية تعتبر آلية هامة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأهدافها المتنوعة، وذلك لكونها تتميز بمجموعة من المميزات مثل السرعة فى الإنجاز، تكاتف الجهود، الرغبة فى المشاركة، تسليط الضوء على قضية محورية، وغيرها من المميزات التى تساعد على سرعة إنجاز اهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠م.

أهداف الدراسة:

تهدف الدارسة إلى التعرف على مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى اطار استراتيجية مصر ٢٠٣٠م من خلال أحد الأدوات الهامة التى تستخدمها الدولة المصرية وهى المبادرات التى تطلقها الدولة المصرية.

تساؤلات الدراسة :

ماهو دور المبادرات الحكومية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحليل معلومات عدد من التقارير التى أعدتها وزارة التخطيط المصرية؟

مفاهيم الدراسة :

يمكن تعريف التنمية على مدار السنوات الماضية من خلال العديد من الجهات مثل البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وكذا بعض جهات البحث والدراسات،

وباستخلاص العديد من التعريفات حول مفهوم التنمية تعرف بإنها "عملية ديناميكية يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من وضع سابق إلى وضع جديد عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات المجتمع المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين مستوى معيشة الأفراد" وهي "عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور"(٢٦).

كما تعرف بإنها "تصرف أفراد المجتمع كفاعلين، وليس كأشخاص تفرض عليهم الأحداث، حيث يؤكدون استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم واعتمادهم عليها، وحيث يحددون أهدافهم ويسعون إلى تحقيقها، باعتبار أن التنمية هي كيف يصبح الفرد وليس ما يحصل عليه الفرد(٢٧).

وتعرفها الأمم المتحدة بكونها " تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"(٢٨).

وهذا يعنى إنها تعمل على توفير عمل منتج و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية، و حسب هذه الرؤية فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم؛ وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتقاء بالمستوى الثقافي و الاجتماعي والاقتصادي، و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضاً على العلم و الثقافة و حق التعبير والحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة و حق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال

(٢٦) محمد أبوسمرة، وأياتى حسين : **مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية (الدليل الارشادى للتنمية بالمشاركة مفاهيم عامة واطار مفاهيمى "المبادرات المحلية نموذجاً")**، مؤسسة هانس زايدل والهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥م، ص١٤.

(٢٧) ابراهيم محرم :**التنمية الريفية**، القاهرة، دار نهضة الشرق، ١٩٩٧م، ص٣٥.

(٢٨) تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائى للامم المتحدة عام ٢٠١٣م ص٢٩.

الحالية و المقبلة"([٢٩]). ويمكن أن تعرف أيضاً بكونها عملية تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن محددة وقصيرة نسبياً وتستهدف إحداث تغيرات نوعية بالإضافة إلى التغيرات الكمية وذلك عن طريق الجهود المنظمة([٣٠]).

وتعرف أيضاً بأنها عملية تحويل واستثمار كل الطاقات الذاتية والكامنة والموجودة فعلاً بصورة شاملة تحقق الاستقلال للمجتمع والدولة والتحرر للفرد([٣١]).

التنمية المستدامة :

لقد تعددت أنواع أو أشكال التنمية ومن تلك الأنواع أو الأشكال الحديثة نسبياً التنمية المستدامة أو ما يطلق عليها أحياناً التنمية المستمرة أو التنمية المتواصلة والتي تتصف بمجموعة من الخصائص منها: أن الإنسان فيها هو هدفها وغايتها ووسيلتها مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون اى إسراف أو تبذير ووفق إستراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة بشكل جماعى وتعاوني وعلمي سليم وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل وعلى أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع([٣٢]).

ولكن تسبب الاستخدام المفرط لمصطلح "المستدامة" أو "الاستدامة" في المجالات المختلفة في المجالات العلمية إلى فقد أي شكل محدد له، مما ترتب عليه دعوة العديد من الكتاب إلى الحاجة إلى التركيز على تحديد المفاهيم، والوقوف على المعنى الدقيق لمصطلح التنمية الاستدامة([٣٣]).

يرجع مصطلح "المستدامة" في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة " sustenere "، والتي تعني "الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه" (وترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عند استخدام الكلمة في

---

(٢٩) خالد مصطفى قاسم: **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص١٧.

(30) Ralph Pieris **: social development and planning in asia,** scholar, abhinav publication, new delhi, 1999,p25.

(٣١) جمال حلاوة وعلى صالح : **مدخل الى علم التنمية** القاهرة دار الشروق ٢٠٠٩م، ط١، ص١١.

(٣٢) مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد **: التنمية المستدامة "مفهومها – أبعادها – مؤشراتها "**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، ٢٠١٧م ، ص ٧٩.

(33) Viederman, S. : Five Capitals and Three Pillars of Sustainability. Working Paper from the Jessie Smith Noyes Foundation, mimeo1994,p12

الغابات الألمانية، حيث كان الأساس لاستخدام المصطلح من قبل الألمان هو المنظور الطويل الأجل نسب يا في إدارة الغابات([٣٤]).

روبرت سولو عرف التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال. وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى أن مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية([٣٥]).

مفهوم سولو (Robert Solow) للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية كما هي متاحة للأجيال الحالية على الأقل وضمان الاستمرار

ويجب أن نفرق بين ثلاثة أنواع متميزة من الاستخدام التي تعكس هذا التطور([٣٦]) :_

النوع الأول : تُستخدم الاستدامة كمفهوم فيزيائي بحت لمورد واحد فردي، والفكرة هنا بسيطة للغاية إذا تم تطبيقها على الغابة كمورد متجدد، فإن استغلال الغابة يكون مستداماً إذا لم يأخذ المرء أشجاراً أكثر مما يتم تجديده في النمو، بهذه الطريقة يتم استغلال المورد دون استنفاذه.

النوع الثاني : تُستخدم الاستدامة كمفهوم مادي لمجموعة من الموارد أو النظام البيئي، والفكرة هنا هي نفسها، ولكن من الصعب على الفور تحديد آثار الإستغلال بسبب التعقيد والتفاعل بين الأجزاء المختلفة من النظام البيئي، حيث إن استغلال الغابات على سبيل المثال سيؤثر ويغير تكوين أنواع الحيوانات والنباتات و على الرغم من أن عملية قطع الأشجار يمكن أن تكون مستدامة عندما يتم اعتبار الغابة كمورد فردي، إلا أنها ليست بالضرورة كذلك بالنسبة للنظام البيئي الأصلي، من هذا

(34) (Redclift, M. (1993). Sustainable Development: Needs, Values, Rights'. Environmental Values 2:3-20.

35) (Solow, R.)1991(. Sustainability: An economist's perspective. Retrieved from https://sustainability.psu.edu/fieldguide/resources/solow-r-1991-sustainability-an-economists-perspective/

(36) Dixon and Fallon : The Concept of Sustainability: Origins, Extensions, and Usefulness for Policy. Washington, DC: The World Bank. Environment Department, Division Working Paper No. 1989-1.

المنظور ستكون هناك عواقب مختلفة تعتمد على ما إذا كنا نعتبر الغابة كمورد فردي أو كنظام إيكولوجي واحد، وهنا يطرح السؤال حول ما يجب الحفاظ عليه بالفعل؟ هل هو النظام البيئي الأصلي؟ أم أنها الموارد أم الموارد التي يختار المرء استغلالها؟

قد يتم تطبيق طريقة الاستخدام هذه على الموارد المتجددة، ولكن من الصعب تطبيقها على الموارد غير المتجددة. سيؤدي كل استخدام للموارد غير المتجددة إما إلى تقليل المخزون منه، أو سيؤدي إلى استنفادها خلال وقت مناسب. على سبيل المثال، يعتبر الاستخدام المستدام للنفط على افت ا رض أنه "قابل للمحافظة عليه"، لا معنى له في هذا السياق حيث لا يمكن الحفاظ على الاستخدام المستمر لمورد غير متجدد.

النوع الثالث من الاستخدام، يش مل مفهوم اجتماعيا أوسع، حيث تُستخدم الاستدامة كمفهوم اجتماعي مادي اقتصادي يتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية والرفاهية الفردية الذي يجب الحفاظ عليه وتطويره.

مفهوم المبادرة :

(أ) التعريف اللغوى:المبادرات جمع مبادرة، وهي من الفعل (بادر) ويقال: بادر إلى الشئ: أسرع، وبادر الشئ عاجله، وبادر فلاناً الشئ إليه: سبقه(٣٧). المبادرة في اللغة أيضاً هي : السبق لاقتراح الأمر أو تنفيذه(٣٨).

والمبادرة تدل على المسارعة والعجلة بمعناها المحمود، وبالتالي يمكن تعريف المبادرة بشكل مبسط كما أشار إليه القرآن الكريم بأنها "الإسراع إلى فعل شيء بهدف التغير، وهذا الشيء قد يكون فكرة أو عمل أو أي شيء آخر، والمبادرة أمرنا الله تعالى بها في كتابه الشريف فيقول تعالى {وسارعو إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين} سورة آل عمران ،آية (١٣٣)(٣٩).

(ب) التعريف الاصطلاحى :

---

(٣٧) **المنجد فى اللغة والاعلام** : دار الشرق، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ص٦٣.

(٣٨) معاذ يوسف : **المبادرة الاجتماعية "كيف يمكن أن تنفذ مبادرة"**، ٢٠١٦م، ص١٤، متاح على الرابط التالى: https://www.ts3a.com

(٣٩) القرآن الكريم : **سورة آل عمران** ،آية ١٣٣

تتعدت وتنوعت المفاهيم التى تناولت مفهوم المبادرة طبقاً لنطاق عملها وطبيعة وظيفتها، كما يمكن أن نشير إلى المبادرة فى أبسط صورها بإنها عملية استباقية يقوم بها فرد أو جماعة أومنظمة بهدف إحداث تغيير معين يحسن الظروف المعيشية للمجتمع، أو يحل مشكلة ملحة يعاني منها أفراد هذا المجتمع(٤٠).

وتطور مفهوم المبادرة خلال السنوات الأخيرة، فأصبحت المبادرة هي: فكرة وخطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع وتتحول إلى مشاريع تنموية قصيرة المدى وبعيدة المدى، وتصدر عادة عن المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والجمعيات الخيرية والتطوعية، تأخذ طريقا فرعيا عن الأهداف الرئيسية للمؤسسة أو الجمعية، فتحقق أهدافها الفرعية بشكل مستقل(٤١).

والمبادرة initiative أو المبادأة تعنى قيام الفرد بنزعة إستقلالية ببدء عمل أو سلسلة من الأعمال وخاصة في المجال الاجتماعي مع الإبتكار أو دونه، وقد تكون المبادأة من الإلحاح إلى الحد الذي يركز فيه الإنسان كل طاقاته لتحقيق غاية بعينها يراها حيوية بالنسبة له ولا مناص من التمسك بها والعمل على بلوغها حتى ولو بذل في ذلك ذاته(٤٢).

وتتمثل المبادرات في: الشكل الأكبر للمشاركات الاجتماعية والتطوع والعمل المباشر مع المجتمع لمعالجة القضايا المجتمعية ويتفاعل مع المبادرات المؤسسات الأكثر تفاعلاً وديمقراطية في المجتمع(٤٣).

كما ان المبادرات أصبحت فى ظل الوضع الحالى هي : مهام أو مشروعات محددة الوقت تعد لازمة لإنجاز الأهداف كما يمكن استخدام المبادرات لدعم الأهداف كمراحل رئيسية عندما تعكس مدى التقدم تجاه تحقيق أهداف الإستراتيجية(٤٤).

---

(٤٠) مؤسسة هانس زايدل: **الدليل الارشادى للتنمية بالمشاركة "مفاهيم عامة واطار تنفيذى"** ٢٠١٥م، ص٤٣.

(٤١) الموسوعة العالمية "ويكيبيديا" : **مفهوم المبادرات**، متاح على الرابط التالى : https://ar.wikipedia.org/wiki

(٤٢) محمد الجوهرى : **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م ،ص٢٠.

(43)**Special Committee on Aging Volunteerism and Private Sector Initiatives for Older Nebraskans**, United States, Congress House,1985,p13.

(٤٤) أسماء محمد عبدالمؤمن : **رؤية مستقبلية لتفعيل دور المبادرات الرناسية فى تطوير المجتمعات الأولى بالرعاية**، بحث منشور ،الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد ٦٥، ص٣٢٥، ٢٠٢٠م .

وتعرف المبادرة أيضاً على إنها هي : فكرة وخطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع وتتحول إلى مشاريع تنموية قصيرة المدى وبعيدة المدى([٤٥]) وهذا يتطابق مع مبادرة حياة كريمة التى ظهرت إلى النور كمبادرة رئاسية رسمية فى عام ٢٠١٨م ثم أصبحت المشروع القومى لتطوير الريف المصري.

"المبادرة المجتمعية"

ويمكن تعريف المبادرة الاجتماعية على إنها: محاولة الأشخاص إحداث فارق في المجتمع عن طريق خدمة الناس وإرضاء احتياجاتهم، وتتميز المبادرات في الكثير من الأحيان بكونها بسيطة وغير معقدة، فلا تحتاج إلى كثير من الموارد أو مصادر التمويل لكي يتم تنفيذها، بل تعتمد على الأنشطة التي يقوم بها الشباب بالإعتماد على إمكانياتهم ومهاراتهم وخبراتهم؛ النقطة هنا أن أصحاب المبادرة الاجتماعية إلتزاماً منهم بمفهومها لا ينتظروا الحصول على مصدر تمويل لفكرتهم مثلاً، بل يحاولون تطبيقها بالمتاح معهم، فالمهم هو تحقيق الأثر المرغوب في المجتمع([٤٦]).

كما أن المبادرات المجتمعية عبارة عن : إستثمارات مجتمعية متعددة الجوانب واسعة النطاق في المجتمعات المحرومة وغالباً ما تقوم به المنظمات الخيرية بمشاركة أفراد المجتمع لمعالجة مشكلات المجتمع بشكل شامل([٤٧]).

و يقصد بالمبادرات إجرائية على انها :

١- خطة استراتيجية تتضمن برامج أو مشروعات تنموية.

٢- تستهدف خدمة المجتمعات الأولى بالرعاية وتتناول أحد القضايا المجتمعية.

٣- يتم تنفيذها على عدة مراحل بهدف تحقيق التقدم المستمر في نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع الريفي والإرتقاء بمستوى مشاركتهم الفعالة في احداث التقدم.

---

(٤٥) محمد العمرى : منهجية تصميم المبادرات، ٢٠٢٠م، ص٢١.

(٤٦) دينا مفيد على : **المبادرات المجتمعية وتمكين المرأة فى ريادة الاعمال فى المشروعات الصناعية الصغيرة** ، بحث منشور مجلة البحث العلمى فى الاداب

(47) Anne Kubisch : **Comprehensive Community Building,Initiatives**—Ten Years Later: What We Have Learned about the Principles,Guiding the Work.” New Directions for Youth Development 2005,26.

٤- قد يتم تنفيذها على المستوى القومي ، حيث تشمل كل محافظات الجمهورية (تتضمن كل المجتمعات الريفية الفقيرة "القرى الأكثر فقرا" على مستوى محافظات الجمهورية) .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

أ ـ نوع الدراسة :

تتدرج الدراسة الراهنة في إطار الدراسات الوصفية التحليلية، تلك الدراسات التي تعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات والبيانات والإحصائيات المشكلة معينة ودراسة الظروف المحيط بها، وكشف ارتباطها بمتغيرات محددة، ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات منطقية لتحقيق اهداف الدراسة وتساؤلاتها. وتعتمد الدراسة الراهنة على المنهج الاستقرائي الاستنتاجي التحليلي الذي سيستخدم في تحليل واقع الدراسات العلمية التى أجرتها وزاة التخطيط المصرية باعتبارها أهم الأجهزة الهامة المسئولة عن المتابعة وتقييم أداء المبادرات الحكومية.

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على التحليل الكيفى للربط بين المشروعات واهداف التنمية المستدامة

أدوات الدراسة : التأصيل المعلوماتى حول الإحصاءات التى أجرتها الدولة للمتابعة وتقييم الآداء ومعرفة مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التى تم وضعها فى اطار استراتيجية مصر ٢٠٣٠م.

عرض وتفسير نتائج الدراسة :

التعريف بالمشروع القومى لتطوير الريف المصرى :

يشارك فى تنفيذه كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى، وهو مشروع قومى يستفيد منه حوالى ٥٨ % من إجمالى سكان الجمهورية، تبناه السيد رئيس الجمهورية وتم إطلاقه فى يناير عام ٢٠١٩م "المرحلة التمهيدية".

ويعدأضخم مشروع قومى تنفذه الدولة المصرية فى تاريخها بتكلفة ٨٠٠ مليار جنيه ، والمدى الزمنى له حوالى ٣ سنوات، ويغطى تأثيره كافة أهداف التنمية المستدامة العالمية وأبعادها المختلفة والمتعددة.

المشروع الاول الذى يحسن مستوى معيشة كل سكان الريف المصرى حيث يضم أكثر من ٤٥٠٠ قرية ٢٨ ألف تابع وتصل نسبة المستفيدين من المشروع حوالى

٥٨ % من سكام الجمهورية حيث تشمل ١٧٥ مركز بنطاق٢٠ محافظة، وهى مظلة كبرى لكافة المشروعات القومية،حيث يدخل فى نطاقها المبادرات والمشروعات الآتية:

١- ١٠٠مليون صحة.

٢- المشروع القومى لتطوير الطرق.

٣- مراكب النجاة.

٤- سكن كريم.

٥- مصر الرقمية.

٦- تبطين الترع.

٧- تكافل وكرامة.

٨- منظومة التأمين الصحى الشامل.

٩- صحة المرأة المصرية .

١٠_ خفض كثافة الفصول المدرسة.

١١_ تأهيل وإنشاء بنية تحتية جديدة.

الأهداف الاستراتيجية للمشروع :

تعتمد على الأدلة التى تشمل مؤشرات الفقر والبطالة وجودة الحياة

آليات الرصد والمتابعة :

تعتمد على المتابعة بالأقمار الصناعية، وبمنظومة المتابعة الرقمية بالإضافة إلى مؤشرات رضا المواطنين وهى أهم المؤشرات التى تعكس نجاح وتميز المشروع.

كيف تحقق حياة كريمة أهداف التنمية المستدامة:

الهدف الأول : القضاء التام على الفقر **تستهدف** حياة كريمة تطوير توابع القرى

الهدف الثانى : القضاء التام على الجوع **تستهدف** حياة كريمة إنشاء مراكز تجميع الألبان.

الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه **تستهدف** حياة كريمة التأمين الصحى الشامل وتنمية الأسرة المصرية.

الهدف الرابع : التعليم الجيد **تستهدف** حياة كريمة إنشاء فصول جديدة ومكتبات متنقلة.

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين **تستهدف** حياة كريمة إنشاء حضانات للأطفال وتقديم خدمات مجتمعية.

الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية **تستهدف** حياة كريمة تغطية كاملة بمياه الشرب والصرف الصحى.

الهدف السابع : طاقة نظيفة **تستهدف** حياة كريمة إنشاء محولات وأعمدة إنارة بالطاقة الشمسية.

الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الإقتصاد **تستهدف** حياة كريمة خلق فرص عمل جديدة

الهدف التاسع : الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية **تستهدف** حياة كريمة مجمعات حرفية وتوطين المشتريات.

الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة **تستهدف** حياة كريمة إنشاء مراكز تأهيل اجتماعى وكشف مبكر عن الإعاقة.

الهدف الحادى عشر : مدن ومجتمعات محلية مستدامة **تستهدف** حياة كريمة سكن كريم وتأهيل ورصف طرق .

الهدف الثانى عشر : الإنتاج والإستهلاك المسئولان **تستهدف** حياة كريمة إنشاء محطات معالجة ثلاثية للصرف الصحى، و التعافى الأخضر.

الهدف الثالث عشر : العمل المناخى **تستهدف** حياة كريمة تبطين الترع والمصارف وإنشاء السدود

الهدف الرابع عشر : الحياة تحت الماء **تستهدف** حياة كريمة تنمية الثروة السمكية ومكافحة تسريب الصرف الصحى.

الهدف الخامس عشر : الحياة فى البر **تستهدف** حياة كريمة تطوير الحدائق العامة.

الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية **تستهدف** حياة كريمة حوكمة إدارة المشروع ، وإنشاء مجمعات الخدمات الحكومية المتكاملة.

الهدف السابع عشر : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف **تستهد** حياة كريمة إنشاء لجان تنمية القرى من المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

المخصصات المالية الموجهة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة :

الهدف الأول: القضاء التام على الفقر 8.6%

الهدف الثانى: القضاء التام على الجوع 0.4%

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه 9%

الهدف الرابع : التعليم الجيد 1.4%

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين1.1%

الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية43%

الهدف السابع : طاقة نظيفة 19%

الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الإقتصاد0.5%

الهدف التاسع : الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية 1.3%

الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة 0.1%

الهدف الحادى عشر : مدن ومجتمعات محلية مستدامة 10.4%

الهدف الثانى عشر : الإنتاج والإستهلاك المسئولان 0.7%

الهدف الثالث عشر : العمل المناخى 0.1%

الهدف الرابع عشر : الحياة تحت الماء 0.1%

الهدف الخامس عشر : الحياة فى البر 0.1%

الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية 2.6%

الهدف السابع عشر : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 2%

النتائج العامة للدراسة :

فى ضوء ماتم عرضه فيما سبق من معلومات وبيانات كمية وكيفية أكدت النتائج على الآتى :

- أن مصر تخطو بخطوات عازمة صوب تدشين عقد اجتماعي جديد منذ ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م ، إذ تتمثل ملامح هذا العقد في معالجة أخطاء الماضي، والعمل وفق آلية وتخطيط استراتيجي يضع في اعتباراته العديد من المحددات الأمنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والعمل بالتوازي معها، وبالتالي فإن هذا العقد يأخذ في طياته مقاربة شاملة للعمل متعدد الاتجاهات، والدفع فيها بصورة لا تخُلّ بأي منها.

- في هذا السياق، يمثل مفهوم الجمهورية الجديدة الإطار الشامل والفلسفة العامة للدولة المصرية المنطلقة من عدد من المفاهيم والمبادئ العامة، والمستندة إلى مبدأين أساسيين هما:
- **الأول** : أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ستعمل بمثابة الشروط المسبقة والداعمة لتطوير حمة التنمية السياسية والتي تمثل أساس تثبيت واستقرار الدولة ومؤسساتها واستدامة اللّحمةُ الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى العمل على تشبيك جميع الأبعاد بحيث يخدم كل محور أهداف المحاور الأخرى لتحقيق أكبر قدر من التكامل بين الخطط التنموية للدولة والمجتمع.
- **الثانى:** في إطار الإعلان عن إطلاق مصر للجمهورية الثانية، تمثل حقوق الإنسان بمفهومها الشامل أساسًا لتلك الجمهورية ومنطقًا لها؛ وذلك من حيث وضع المعايير والمحددات والحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة والأبعاد الأخرى التي تضمنها الجيل ثالث من حقوق الإنسان لتعمل وفقها المؤسسات وتمثل هدفًا أمام عمل أي مشروع في المجتمع، وبالتالي لا تعد حقوق الإنسان ملفًا منفصلً عن أي من الجهود التي تقوم بها الدولة والمجتمع وإنمًا منطقًا لها، فضالاً عن تحقيق عدد من الشروط التنموية المسبقة بما يسهم في ضمان الاستقرار السياسي ووجود هياكل وبنى اجتماعية تضمن ممارسة الآليات الديمقراطية بصورة أكثر استدامة وتتحاشى أيًا من مظاهر الخلل التي ظهرت في المجتمعات على مستوى العالم عقب تفشي وباء فيروس كورونا.
- وفي هذا الإطار، تتضح ملامح الجمهورية الجديدة، والتي انصرفت إلى عمل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأفراد في تدعيم مجالات التنمية الإنسانية وبناء الإنسان عبر استهداف خطط لتطوير التعليم والصحة بشكل أساسي، فضلاً عن

العمل وفق خطة إصلاح اقتصادي تسهم في نقل المجالات الأخرى وتدعيمها في خطواتها الأولى لتسهم في المراحل اللاحقة في دعم التنمية الشاملة المصرية داخليًا وخارجيًا عبر إقرار سياسة خارجية مستقلة تستهدف تحقيق التنمية المشتركة لجميع الأطراف وفق مبادئ الإنصاف والتوزيع العادل للموارد وضمان محددات الأمن القومي المصري، والدفع باتجاه تقديم المقاربات المصرية الهادفة للتعاطي مع قضايا الصراع والتنمية، وذلك عبر استعراض التحركات المصرية في إفريقيا وتدشين منظمة غاز شرق المتوسط.

- تستند الجمهورية الجديدة إلى مفهوم بناء الإنسان بهدف التغيير في أوضاع المعيشة والحياة، لتعزيز دوره كمواطن قويم يقوم بواجباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك في ظل التطلع للتغيير في الأفكار والسلوكيات ونظم الإدارة وسبل الحياة.
- تبلورت بوادر هذا النهج عام ٢٠١٩ على خلفية إطلاق مبادرة تهدف إلى توفير سبل الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا في القرى والمراكز الفقيرة في الريف، وكذا المناطق العشوائية في المدن من خلال توفير السكن الكريم، والإرتقاء بمستوى كافة المرافق والخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير الدعم المالي للأسر الفقيرة الأكثر احتياجًا، وتوفير فرص عمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بجانب تقديم الرعاية الصحية والعمليات الجراحية العاجلة " **حياة كريمة**".
- دعت الدولة عبر هذه المبادرة إلى تضافر جميع الجهود من أجهزة الدولة وجمعيات ومؤسسات العمل الأهلي، ورجال الأعمال، ورصدت في سبيل ذلك ١٠٣ مليارات جنيه لتنفيذ المبادرة في ١١ محافظة. جاء عام ٢٠٢٠ ليتم إعلان حياة كريمة كمؤسسة أهلية غير هادفة للربح، مهمتها تنفيذ أهداف المبادرة التي أعلنها السيد الرئيس «عبدالفتاح السيسي » في ٢٠١٩ ، وشهدت تعاون ما يقرب من ٢٣ مؤسسة مجتمع مدني لتنفيذ أهدافها، وفي مستهل عام ٢٠٢١م وجه الرئيس بتوسعة

نطاق مشروع حياة كريمة لتغطية كامل الريف المصري الذي يضم ٤٧٤١ قرية(وتوابعها) ٣٠٨٨٨ عزبة وكفراً ونجعًا، ويقطنه ما يقرب من ٥٨ مليون مواطن مصري؛ الأمر الذي ساهم في ظهور «المشروع القومي لتطوير الريف المصري »، بقيمة موارد مالية مخصصة تزيد على ٨٠٠ مليار جنيه.

- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الدولة المصرية شرعت بالعمل وفق نهج الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة للأمم المتحدة، بل وطورت استراتيجيتها الخاصة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، **والتي تركز على:**
- الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خالل التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدامٍ يضمن الحياة الكريمة، وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والإبتكار والبحث العلمي في كافة المجالات، كما اهتمت الرؤية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية، وأعطت أولوية للقضايا التي تتعلق بمواجهة التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة.

المراجع المستخدمة :

١_ ابراهيم محرم :التنمية الريفية، القاهرة، دار نهضة الشرق، ١٩٩٧م.

٢_أحمد عبدالحميد سليم : مؤشرات تخطيطية لتفعيل المبادرات المحلية كنموذج للتنمية بالمشاركة ، بحث منشور ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، العدد ١٣،المجلد ١، ٢٠١٨م،.

٣- أحمد عبدالفتاح ناجى، محمود محمد : التنمية فى ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،٢٠٠٧م،

٤- أحمد ممدوح قاسم : اسهامات المبادرات المجتمعية فى تمكين المرأة المعيلة ، بحث منشور ، مجلة الخدمة الاجتماعية ،الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين ، العدد٦٢،المجلد٨، ٢٠١٩م

٥- أسماء محمد عبدالمؤمن : رؤية مستقبلية لتفعيل دور المبادرات الرئاسية فى تطوير المجتمعات الأولى بالرعاية، بحث منشور ،الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد ٦٥، ٢٠٢٠م .

٦- أشرف محمد عاشور : جغرافيا التنمية فى عالم متغير، الأسكندرية، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٨م،.

٧- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائى للامم المتحدة عام ٢٠١٣م.

٨- جمال حلاوة وعلى صالح : مدخل الى علم التنمية القاهرة دار الشروق ٢٠٠٩م، ط١.

٩-خالد مصطفى قاسم: إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

١٠-دينا مفيد على : المبادرات المجتمعية وتمكين المرأة فى ريادة الاعمال فى المشروعات الصناعية الصغيرة ، بحث منشور مجلة البحث العلمى فى الاداب

١١-رؤية مصر ٢٠٣٠م المحدثة ، عام ٢٠٢٢م.

١٢- عبد الحميد أحمد أحمد ، محمد موسى على : دور تفعيل آليات الحوكمة المؤسسية فى تعزيز مبادئ الشفافية الحكومية وانعكاساتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ، بحث بجامعة مدينة السادات، ٢٠١٩ .

١٣- عصام بدرى أحمد محمد : التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى الشباب الجامعى بالمبادرات المجتمعية ، بحث منشور ،مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، العدد ٥٠ المجلد ٢ ، ابريل ٢٠٢٠م،

١٤- فاتن جميل عمايرة : دور المبادرات الشبابية فى تنمية المجتمعات المحلية ، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية،٢٠١١م

١٥- القرآن الكريم : سورة آل عمران ،آية ١٣٣

١٦- مجلس الوزراء :حكاية وطن " توثيق وتفصيل رحلة الإنجازات"، ٢٠٢٤م.

١٧- محمد أبوسمرة، وأياتى حسين : مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية (الدليل الارشادى للتنمية بالمشاركة مفاهيم عامة واطار مفاهيمى "المدبادرات المحلية نموذجاً")، مؤسسة هانس زايدل والهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥م.

١٨- محمد الجوهرى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م.

١٩- محمد العمرى : منهجية تصميم المبادرات،٢٠٢٠م.

٢٠- محمد جابر عباس : اسهامات المبادرات المجتمعية فى تحقيق العدالة الاجتماعية للأشخاص ذوى الاعاقة ، بحث منشور فى المؤتمر العلمى الرابع عشر ،كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ،٢٠١١م

٢١- محمود رجب فتح الله : الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة فى قضايا البيئة ، مؤتمر القانون والبيئة، كلية الحقوق ، جامعة طنطا .

٢٢- محمود محمد : التخطيط للتنمية، القاهره ، مكتبة زهراء الشرق.

٢٣- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد : التنمية المستدامة "مفهومها – أبعادها – مؤشراتها "، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، ٢٠١٧م.

٢٤- مركز العقد الاجتماعى : المبادرات الرئاسية ، ٢٠٢٠م. متاح على الرابط التالى:

٢٥- مركز موارد للتنمية : الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة،٢٠١٠م.

٢٦- معاذ يوسف : المبادرة الاجتماعية "كيف يمكن أن تنفذ مبادرة"، ٢٠١٦م، ص١٤، متاح على الرابط التالى: https://www.ts3a.com

٢٧- المنجد فى اللغة والاعلام : دار الشرق، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٢٨- منى عبدالفتاح: خريطة التوزيع المكانى للفقر كموجه لسياسات التنمية الاقليمية ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، كلية التخطيط العمرانى ، جامعة القاهرة ،٢٠١٢م.

٢٩- مؤسسة هانس زايدل: الدليل الارشادى للتنمية بالمشاركة "مفاهيم عامة واطار تنفيذى" ٢٠١٥م.

٣٠- الموسوعة العالمية "ويكيبيديا" : مفهوم المبادرات، متاح على الرابط التالى : https://ar.wikipedia.org/wiki

٣١- نوره احمد العصيمى : الريادات والمبادرات واثرها على التنمية فى المملكة العربية السعودية ، بحث منشور فى مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد ٥٧، مجلد ٦، ٢٠١٧م.

٣٢- هبه زين : تطوير القرى الأكثر فقراً، بداية النهاية" الفقر الجهل الفساد"، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية.

٣٣- هويدا محمد عبد المنعم : التخطيط التشاركى لتحقيق الاستدامة للمشروع القومى للتنمية البشرية والمجتمعية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية ، العدد العشرون ، جامعة الفيوم ، ٢٠٢٠م.

٣٤- وزارة التخطيط المصرية، أبعاد التنمية المستدامة والاستراتيجية المصرية،٢٠٢٢م.

المراجع الأجنبية :

(1)edclift, M. (1993). Sustainable Development: Needs, Values, Rights'. Environmental Values 2:3-20.

(2) Solow, R.)1991(. Sustainability: An economist's perspective. Retrieved from https://sustainability.psu.edu/fieldguide/resources/solow-r-1991-sustainability-an-economists-perspective/

3-Anderson, Ina; Comprehensive community initiatives as place-based strategies for change: An analysis of the LISC/Chicago New Communities Program Tufts University, ProQuest Dissertations Publishin,2010.

4-Anne Kubisch : Comprehensive Community Building,Initiatives—Ten Years Later: What We Have Learned about the Principles,Guiding the Work." New Directions for Youth Development 2005,26.

5-Committee on Aging: Volunteerism and Private Sector Initiatives for Older Nebraskans , United States, Congress House,1985

6-Dixon and Fallon : The Concept of Sustainability: Origins, Extensions, and Usefulness for Policy. Washington, DC: The World Bank. Environment Department, Division Working Paper No. 1989-1.

7- Ralph Pieris : social development and planning in asia, scholar, abhinav publication, new delhi, 1999.

8- Silver, Ira :Negotiating the Antipoverty Agenda: Foundations, Community Organizations, and Comprehensive Community Initiatives,Framingham State College 2004.

9-Special Committee on Aging Volunteerism and Private Sector Initiatives for Older Nebraskans, United States, Congress House,1985,p13.

10-Viederman, S. :Five Capitals and Three Pillars of Sustainability. Working Paper from the Jessie Smith Noyes Foundation, mimeo,1994.

11-Zaff, J. F., Jones, E. P., Donlan, A. E.& Anderson, s. : Comprehensive Community Initiatives for Positive Youth Development, Routledge, New York.2015.